أعضاء في مجلس المحافظة يسألون: أين دور الجمعيات فيما يخص «التسول» وماذا فعلت السياحة في «دمشق القديمة»؟

«القلق الامتحاني» جديد التربية و٩٠ بالمئة من المراكز جُهزت بكاميرات مراقبة لرصد سلوك الطالب والمراقب؟

مدير التربية
١٧ ألف مراقب خلال الامتحانات

مدير السياحة
نظمنا أكثر من ١٠٠ مخالفة في دمشق القديمة وأغلقنا منشآت

مدير الصحة
دمشق الأكثر بين المحافظات بأعداد الملقحين ضد كورونا

مديرة العمل
لا نزال نعالج ملف «التسول» وفق الآلية المتبعة سابقاً

| فادي بك الشريف

«على غير العادة» تقرر بدء جلسات مجلس محافظة دمشق في دورته الحالية عند الثالثة بعد الظهر بدلاً من العاشرة صباحاً وذلك في لفتة دعم للمتقدمين للمسابقة المركزية وخاصة أنه تم تخصيص قاعة المجلس بشكل كامل كمركز رئيس لقبول الطلبات.

هذا وانتقد أعضاء في مجلس المحافظة التصرفات غير المقبولة من بعض المراقبين خلال امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية، مطالبين بضرورة تهيئة الأجواء المريحة للطلبة وخاصة بعد قيام التربية بتركيب الكاميرات في معظم المراكز الامتحانية لضبط العملية الامتحانية بالشكل المطلوب، مع ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة تجاه أي سوء تصرف من البعض خلال الامتحانات، مع أهمية إراحة المراقبين على صعيد وسائل النقل المخصصة لهم، أو تقديم الدعم اللازم لهم.

هذا ولم تخل جلسة لمجلس المحافظة إلا ويتم المطالبة فيها بضرورة وضع حلول جذرية لظاهرة التسول التي تزايدت بشكل ملحوظ، ومتوقع ازديادها وكثافتها خلال رمضان المبارك، الأمر الذي يتطلب وضع معالجة فعلية، ولاسيما مع وجود عدد من ضعاف النفوس ممن يستخدم الأطفال للتسول.

وتساءل أعضاء في المجلس: أين دور الجمعيات في هذا الموضوع، وأليس ما يحصل معيب بحق المجلس، والمفروض إيجاد حلول ولاسيما أن هناك لجنة مشكلة لمتابعة الملف؟، بينما أكد أحد الأعضاء أن الجمعيات لا تستطيع بمفردها التدخل بملف المشردين إلا من خلال الضابطة العدلية أو الشؤون الاجتماعية والعمل، علماً أن الوزارة تعمل على مشروع لتعديل القانون الخاص بملف «المتسولين».

هذه المطالبة استدعت تدخل عضو المكتب التنفيذي سمير الجزائرلي للحديث عن الناحية القانونية، وأنه من المفترض تعديل القوانين الخاصة بملف التسول، مضيفاً: لسنا مضطرين لصناعة متسولين جدد.

هذا واستحوذ الواقع السياحي والمنشآت المنتشرة في دمشق القديمة، حيز اهتمام وتساؤلات عدد من الأعضاء عن الدور المفترض القيام به لمديرة سياحة دمشق لوضع حد للمخالفات والإزعاجات من الملاهي غير الحاصلة على الترخيص في دمشق القديمة، وعن مدى الالتزام بالأسعار الرسمية وضرورة الإسراع بإصدار التسعيرة الجديدة للفنادق ومتابعة تطبيق تسعيرة المطاعم التي صدرت مع بداية العام.

وتركزت المداخلات على الوضع الوبائي لفيروس كورونا «كوفيد ١٩»، كما تطرق المجلس إلى موضوع تأمين مادة الأنسولين في المستوصفات، إضافة إلى واقع الأنشطة الرياضية.

بينما تحدث رئيس المجلس خالد الحرح بالقول: لا يوجد القدرة الكاملة لإنشاء دور لرعاة الأطفال، مؤكداً على أهمية تهيئة الكوادر قبل الامتحانات على اختلافها، مع متابعة مختلف الملفات التي تطرح داخل المجلس، مبيناً أن تركيب الكاميرات خلال الامتحانات من شأنه أن يرصد سلوك الطالب والمراقب.

مدير تربية دمشق سليمان اليونس كشف عن وجود ١٧ ألف مراقب خلال الامتحانات في العاصمة على اختلافها، مؤكداً بدء التحضير للامتحانات عبر تكثيف الاجتماعات والبدء بورشات عمل حول «القلق الامتحاني» ولغة التعاطي بين الطالب والمراقب وذلك بالتعاون بين دائرة الصحة المدرسية ودائرة البحوث.

وقال اليونس: نحن مع الطلاب بجميع الأحوال، لكن هناك بعض الطلاب ممن يخالفون التعليمات الامتحانية ويرمون فشلهم على المراقبين بأنهم شديدون؟!

وبين اليونس أن ٩٠ بالمئة من المراكز بدمشق مجهزة بالكاميرات خلال الامتحانات، مضيفاً: هناك اجتماعات مكثفة للمراقبين، بما فيه التركيز على الجانب التوعوي، ولفت إلى أن رؤساء المراكز يتم إعلامهم بمراكزهم قبل ٢٤ ساعة، كما أنه يتم توزيع المراقبين ضمن ٤ قطاعات بطريقة مؤتمتة بوساطة الحاسوب من دون أي تدخل بشري.

من جانبه بين مدير سياحة دمشق زهير أرضرومي أنه خلال الفترة السابقة لوحظ وجود قطاع عشوائي أو غير منظم في عمل المنشآت السياحية في دمشق القديمة، مؤكداً ورود شكاوى حول تحويل عدد من صالات الشاي والمقاهي والمطاعم إلى نوادٍ ليلية وبارات والعمل حتى ساعات متأخرةً من الليل.

وأضاف: تم إجراء العديد من الجولات الرقابية على مختلف المناطق، ولاسيما دمشق القديمة، وتم تنظيم الضبوط بحق المخالفين، مع القيام بأعمال العزل في بعض المنشآت وذلك لعدم إزعاج الجوار، والتشدد على رخصة البرنامج الفني.

وأشار إلى ضبط المنشآت التي تقدم المشروبات الكحولية وبرامج فنية تسبب إزعاجاً الجوار، إضافة إلى عدم التقيد بالترخيص الإداري الممنوح (تحويل طبيعة التشغيل من مطعم أو مقصف أو صالة شاي إلى نادٍ ليلي أو بار)، وتم تنظيم الضبوط اللازمة، وإغلاق المنشآت المخالفة لحين استصدار التراخيص اللازمة.

وبين أن عدد الضبوط يتجاوز الـ١٠٠ ضبط على صعيد «رخصة البرنامج الفني ورخصة تقديم المشروب الكحولي والحاصل على رخصة للعمل كمطعم لكن يعمل كنادٍ ليلي».

وأضاف: خلال نهاية الشهر تعلن كل المطاعم عن الأسعار الجديدة ضمن لوحة واضحة ومكان بارز ضمن المطعم، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي مخالفة.

وبين مدير صحة دمشق محمد سامر شحرور أن نسبة المواطنين الملقحين في العاصمة وصلت إلى ١٣ بالمئة، معتبراً أنها أعلى نسبة مقارنة ببقية المحافظات، مشيراً إلى أن المديرية بدأت بحملة وطنية لمكافحة شلل الأطفال دون الخمس سنوات، مبيناً تخصيص ٣٩ مركزاً لتقديم خدمات التطعيم المستمرة، ناهيك عن وجود فرق جوالة تغطي مدينة دمشق.

من جهتها بينت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل دالين فهد أن المديرية لا تزال إلى الآن تعالج ملف انتشار ظاهرة التسول والتشرد وفق الآلية المتبعة سابقاً، مؤكدة ضرورة العمل على إيجاد آلية للحد من هذه الظاهرة للوصول إلى صيغة مناسبة. وأشارت إلى تكليف قيادة الشرطة بضبط المتسولين والمتشردين، إضافة إلى تخصيص خطوط ساخنة للتواصل مع الشرطة في جميع المحافظات.

وأكدت فهد ضرورة التعاون مع أي إبلاغ من قبل المواطن أو أي جهة تتوفر لديها معلومات عن وجود متسول في مكان ما، موضحة أنه حين تصل الحالة إلى قسم الشرطة يتم إيداع الرجال لدى أقسام الشرطة في النظارة، في حين تودع الفتيات في معهد التربية الاجتماعية للفتيات في باب مصلى، مشيرة إلى أن غرفة عمليات الشرطة تقوم في صباح كل يوم بإعلام مكتب مكافحة التسول بالحالات المضبوطة، ليقوم بدوره بالإجراءات اللازمة.

كلام رسمي جداً

مخالفة شركة الأسمدة ومصفاة حمص ووحدات إدارية بسبب العاصفة

إلى صحيفة «الوطن» إشارة إلى ما تم نشره في صحيفتكم تحت عنوان «العاصي يتلوث بالصرف الصحي ونواتج المنشآت الصناعية»، نبين الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص:

– نقوم بشكل دوري بمراقبة مياه نهر العاصي من دخوله الأراضي السورية في منطقة العميري وحتى نهاية الحدود الإدارية لمحافظة حمص وذلك من خلال قطف عينات مائية من المراصد الموزعة على طول مجرى نهر العاصي (١١ مرصداً) وإجراء التحاليل الكيميائية اللازمة.

– تعد مياه نهر العاصي في منطقة أعالي العاصي (من العميري حتى بحيرة قطينة) صالحة لأغراض الشرب والري حيث يوجد خط جر مياه الشرب إلى مدينة حماة إضافة إلى مياه الشرب لبعض التجمعات السكانية في محافظة حمص.

– صرف بعض القرى والتجمعات السكانية لمياه الصرف الصحي غير المعالج إلى بحيرة قطينة ونهر العاصي بشكل مباشر إضافة إلى منصرفات المنشآت الصناعية التي تقوم بالصرف على نهر العاصي (شركة الأسمدة– مصفاة حمص– معمل سكر...) أثر في تراجع نوعية مياه النهر واستناداً إلى قانون التشريع المائي اتخذت مديرية الموارد المائية بحمص الإجراءات اللازمة بحق جميع المنشآت المخالفة:

• تنظيم الضبوط اللازمة بحق جميع الوحدات الإدارية التي تصرف مياه الصرف الصحي غير المعالج إلى البيئة المائية.

• تنظيم الضبوط اللازمة بحق شركة الأسمدة وذلك نتيجة مخالفة منصرفاتها للمواصفة القياسية السورية.

• تنظيم ضبط بحق شركة مصفاة حمص وذلك نتيجة مخالفة منصرفاتها للمواصفة القياسية السورية وصرف مواد نفطية إلى نهر العاصي.

• تنظيم ضبط بحق المدينة الصناعية بحسياء وذلك نتيجة مخالفة منصرفاتها للمواصفة القياسية السورية الذي يشكل تهديداً للمياه السطحية والجوفية.

• تنظيم ضبوط بحق معاصر الزيتون المخالفة التي تقوم بطرح منصرفاتها إلى البيئة المائية مخالفة لقانون التشريع المائي.

كما تقوم مديرية الموارد المائية بحمص بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية للعمل على تخفيف مستوى التلوث الحاصل في نهر العاصي وعلى سبيل المثال قامت مديرية حمص بالتعاون مع شركة مصفاة حمص بتعزيل سرير نهر العاصي اعتباراً من مصفاة حمص وحتى منطقة ديك الجن حوالي ٩ كم وذلك لإزالة الملوثات النفطية في النهر قدر الإمكان.

أما بما يخص موضوع المزروعات فإن هذا الأمر هو من مسؤولية مديرية الزراعة علماً أنه لم ترد لدينا أي شكوى من الجمعيات الفلاحية بخصوص تلوث نهر العاصي وإن وجدت بعض الحالات الفردية التي يقوم بها بعض الإخوة المزارعين بسقي مزروعاتهم بطرق مخالفة (كاستخدام مياه صرف صحي) فإن هذا الأمر تتم معالجته حالياً بالتنسيق بين مديرية الموارد المائية بحمص ومديرية الزراعة وخاصة أنه في عام ٢٠٢١ تمت إعادة تأهيل قناة ري حمص–حماة وهي مخصصة لأغراض الري ويتم الإشراف عليها ومراقبتها من قبل عناصر مديريتنا وإزالة جميع التعديات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يرجى الاطلاع
المدير العام
المهندس عمر محمد الكناني

مدارس القنيطرة تعاني نقص مدرسين بالاختصاصات العلمية والفرنسي والمستخدمين والحراس

محافظ القنيطرة: لا استثناء لأي مدرس بالتكليف بعمل إداري والصفوف بحاجة لخدماته

| القنيطرة- خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل أن الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية من أولويات المحافظة والسعي الدائم والتحديث لتأمين مستلزمات العمل التربوي من كوادر تعليمية وإعادة تأهيل المدارس وتوفير الاستقرار الإداري في كل المدارس، مشدداً خلال لقائه الكوادر التربوية في مديرية التربية ومجمعاتها على إلغاء الاستثناءات لأي مدرس مكلف بعمل إداري، لأنه من غير المعقول والمقبول أن نجد صفاً من دون مدرس.

وأشار خليل إلى المعاناة الكبيرة أمام التربية في سد النقص بالاختصاصات العلمية واللغات وعلى الجميع مضاعفة الجهد لأداء الرسالة التربوية، كما أن هناك أولويات بالعمل، مطالباً بإعادة توزيع المستخدمين بين المدارس وعدم قبول أي واسطة بتكليف أي مدرس بأعمال إدارية وسيتم تكليف أي شخص في المكان الذي نحتاجه فيه والذي لا يلتزم سيتم إنهاء تكليفه فوراً!

ورأى رئيس مكتب التربية الفرعي جاسم الصالح أن أي مدير مدرسة يرى نفسه انه أعلى من التربية يجب إعفاؤه فوراً، محملاً مدير التربية مسؤولية ذلك لأنه عضو باللجنة التي تدرس تكليف المرشحين لإدارة المدارس.

وأوضح مدير تربية القنيطرة عماد أسعد العمل الدائم على تحقيق استقرار العملية التعليمية من خلال رفد المدارس بكامل احتياجاتها وتأمين الكادر التعليمي ومعالجة الصعوبات والمعوقات، مشدداً على أن هناك قضايا لا تحتاج إلى اجتماعات أو مراسلات وحلها يتم بشكل فوري كإجراء الصيانات الإسعافية للمدارس، مبيناً أنه تم التواصل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتركيب لواقط شمسية لجميع المدارس ولكنها وافقت على المدارس المهنية فقط.

واتهم مدير التربية بعض مديري المدارس بالتقصير لضعف أدائهم، وقال: لا يمكن تحميل إدارة التربية أخطاء مديري المدارس، كاشفاً عن إجراء صيانة لكل مدارس تجمع البطيخة ومن المؤسف أن يتم الطلب اليوم بإجراء صيانة لها!

من جانبه بين رئيس دائرة التوجيه والمناهج حسن حمدي بكر تحويل عدد كبير من الإداريين إلى القاعات الصفية، كما تم تكليف بعض رؤساء الدوائر بإعطاء دروس في المدارس التي فيها شواغر في الاختصاصات العلمية واللغة الفرنسية، كما يقوم الموجهون الاختصاصيون بإعطاء ٤ حصص أسبوعية وكل في مجال اختصاصه لسد النقص في بعض الاختصاصات، علماً أن عدد الشواغر الحالية بمدارس القنيطرة ٢٦ شاغراً فقط، ومشيراً إلى بان المديرية تعاني نقصاً بالاختصاصات العلمية كحال جميع المحافظات وكذلك نقص بالموجهين الاختصاصيين والتربويين، ولكن المشكلة الحقيقية التي تواجه التربية هي مع بعض مديري المدارس حيث يتم تكليف مدرس من خارج الملاك وبعد يومين نكتشف أنه ترك المدرسة لأن المدير قام بتطفيش المكلف لعدم مراعاة وضعه لكونه طالباً ويحتاج للدوام بجامعته، مضيفاً ومن باب الشفافية إن هناك مديرين يرون أنفسهم أكبر من مديرية التربية.

بدورها بيّنت رئيسة دائرة التخطيط والتعاون الدولي منى عبد الله أنه تم توزيع القرطاسية والمنظفات ومادة الكلور وكميات جيدة بداية العام الدراسي عن كامل السنة، أما بالنسبة لصيانة المدارس في تجمعات ريف دمشق فمعظمها خضعت للصيانة خلال أعوام ٢٠١٨–٢٠٢١، وتم إدراج عدد من المدارس في تجمعات الذيابية والسيدة وزينب وسبينة وغيرها لإجراء صيانات شاملة في خطة العام الحالي، أما المدارس التي تحتاج إلى صيانة خفيفة فقد تم التواصل مع بعض الجمعيات الأهلية التي أبدت استعدادها لتنفيذ تلك الصيانات، مضيفة إن الموازنة الاستثمارية لتربية القنيطرة هذا العام ٣٠٠ مليون وهي غير كافية ولا تغطي صيانة جميع المدارس، على حين أن المدارس التي تعرضت للسرقة فسيتم تأمين المستلزمات الضرورية لها حالياً.

وأشارت إلى وجود شكوى من مديري بعض المدارس على وجود خلل وسوء تنفيذ بالصيانات التي أجريت لمدارسهم، علماً أن تلك المدارس لم يتم استلامها وهناك لجنة استلام من الخدمات الفنية والأبنية المدرسية، أما بالنسبة للمدارس المستأجرة لا يمكن إجراء صيانة لها على الخطة الاستثمارية وتم ترشيحها للمنظمات المانحة.

> مدير التربية لا يجوز تحميل أخطاء مديري المدارس للمديرية!